

ترجيحات الخضر اليزدي في شرحه على الشافية  
دراسة وتحليل

الدكتور محمد فاضل صالح السامرائي  
أستاذ مساعد. كلية دجلة الجامعة

مجلة دراسات العلوم  
الاسلامية

## ترجيحات الخضر اليزدي في شرحه على الشافية: دراسة وتحليل

الدكتور محمد فاضل صالح السامرائي

أستاذ مساعد . كلية دجلة الجامعة

ملخص البحث

من المعلوم أن شافية ابن الحاجب تعدّ من أهم كتب الصرف، إذ إنها أول كتاب في الصرف يضمّ بين دفتيه جميع أبواب الصرف، ولذا اهتم العلماء بما فكثرت شروحها، ومن أهمها شرح رضي الدين الإستراباذي، وشرح ركن الدين الإستراباذي، وشرح الخضر اليزدي، وشرح الجاربردي.

وما يهمننا هنا هو شرح الخضر اليزدي، فشرحه يعد من أهم شروح الشافية كما ذكرت؛ ذلك لأنه شرح الشافية شرحًا وافيًا، وشرحه يتسم بالسهولة واليسر.

ومن أبرز ما يميز هذا الشرح عنايته بالحدود والمصطلحات، وعنايته بالتعليل، وتقديمه للقراءات وتنزيهها عن ألفاظ بعض النحاة، وتتبعه لكلام ابن الحاجب في مصنّفاته.

ومما يميز شرحه أيضًا اهتمامه بخلاف العلماء في المسائل الصرفية المذكورة في الشافية، إذ فصلّ الكلام فيها ذاكراً لأي كل فريق، ومرجحاً بين الآراء إن كان هناك مجال للترجيح.

وهذا البحث يسلط الضوء على ترجيحات الخضر اليزدي في الشرح، ويدرسها ويحلّلها، ولذا جاء البحث معنوناً بـ(ترجيحات الخضر اليزدي في شرحه على الشافية . دراسة وتحليل).

واستهللت البحث بتعريف موجز بالخضر اليزدي وكتابه، وقد جعلت بحثي مركّزاً على مبحثين رئيسين: أما المبحث الأول فهو نظرة عامة في ترجيحات الخضر اليزدي. وأما المبحث الثاني فهو أسس الترجيح عند الخضر اليزدي، فذكرت القياس، والاستدلال الأولى، والترجيح بالمعنى، والترجيح القائم على علة نحوية، والترجيح القائم على علة عقلية.

وقد توصلت إلى نتائج عديدة منها: أن الأصل أن يعلل الخضر اليزدي ترجيحاته ويذكر أدلته، وقد اكتفي بالترجيح من دون أن يذكر وجهًا لذلك. ومنها أنه قد يرجح رأياً حُكم عليه بالشدوذ، أو يرجح رأياً وينسبه إلى غير صاحبه. ومنها أن هناك عدة أسس اعتمدها اليزدي في ترجيحاته وهي القياس، والاستدلال الأولى، والمعنى، والترجيح القائم على علة نحوية، والترجيح القائم على علة عقلية.

الكلمات المفتاحية: الخضر اليزدي . شرح الشافية . الترجيح . المعنى

**المقدمة:**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد: فمن المعلوم أن شافية ابن الحاجب تعد من أهم كتب الصرف، فهي أول كتاب في الصرف يضم بين دفتيه جميع أبواب الصرف، ولذا اهتم العلماء بما فكترت شروحيها. ولعل من أهم هذه الشروح شرح رضي الدين الإستراباذي، وشرح ركن الدين الإستراباذي، وشرح الجاربردي، وشرح الخضر اليزدي، وغيرها. وما يهمنا هنا هو شرح الخضر اليزدي، إذ إن شرحه يعدّ من أهم شروح الشافية كما ذكرت، فقد شرح الشافية شرحًا وافيًا، واتسم شرحه بالسهولة واليسر.

ومما يميز شرحه اهتمامه بخلاف العلماء في المسائل الصرفية المذكورة في الشافية، إذ فصل الكلام فيها ذاكراً رأي كل فريق، ومرجحاً بين الآراء إن كان هناك مجال للترجيح.

وهذا البحث يسلط الضوء على الترجيحات الصرفية عند الخضر اليزدي لدراساتها وتحليلها، إذ لم أف على دراسة عنيت بالترجيحات الصرفية عنده على الرغم من أن هناك دراسات عديدة على الكتاب، منها (الدرس الصوتي عند الخضر اليزدي في شرحه على الشافية لابن الحاجب) وهي رسالة ماجستير للباحث محمود محمد كريم، ومنها (انتقادات الخضر اليزدي لابن الحاجب من خلال شرحه على الشافية - دراسة تحليلية) للباحث عبد المؤمن محمد أحمد الليثي، ومنها رسالة الماجستير (الدرس الصرفي بين الخضر اليزدي وابن الغياث في شرحهما على شافية ابن الحاجب) للباحثة نبأ سعيد عبد الموسوي، وغيرها من الدراسات.

وقد استهللت بحثي بالتعريف بالكتاب، إذ إن الشارح لم أعثر على ترجمة له، ثم شرعت بدراسة ترجيحاته، وقد جعلت بحثي مرتكزاً على مبحثين رئيسين: أما المبحث الأول فهو نظرة عامة في ترجيحات الخضر اليزدي. وأما المبحث الثاني فهو أسس الترجيح عند الخضر اليزدي، فذكرت القياس، والاستدلال الأولى، والترجيح بالمعنى، والترجيح القائم على علة نحوية، والترجيح القائم على علة عقلية.

وفي الخاتمة ذكرت أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث.

ولله الحمد أولاً وآخرًا

**التعريف بالكتاب ومؤلفه:**

أما الخضر اليزدي فلم أعثر على ترجمة له في كتب التراجم القديمة والمعاصرة. حتى أن محقق الكتاب يقول: ((ولقد أعياني البحث عن ترجمة له، ولم أوفق للعثور عما يجليه لنا))<sup>(1)</sup>. وهو من أئمة سنة 720 هـ كما ذكر المحقق، وقد أتى بنصوص عديدة تثبت هذا الأمر<sup>(2)</sup>.

وأما كتابه (شرح شافية ابن الحاجب) فهو يقع في مجلدين كبيرين، وهو شرح وافٍ لشافية ابن الحاجب. ويمتاز شرحه بالوضوح، وطريقته أن يعرض نص الشافية ثم يشرع في الشرح.

ومما يميز هذا الشرح عن غيره من شروح الشافية عنايته بالحدود والمصطلحات، وعنايته بالتعليل، وتتبعه لكلام ابن الحاجب في مصنفاته الأخرى، فهو يتتبع كلام ابن الحاجب في المتن وشرحه الشافية، وشرحه المفصل.

(1) الخضر اليزدي: شرح شافية ابن الحاجب 69/1.

(2) الخضر اليزدي: شرح شافية ابن الحاجب 69/1. 70.

وكثيراً ما نجد الخضر البيزدي يناقش ابن الحاجب في الشافية، ويعرضه على كلام الزمخشري في المفصل، وعلى كلام ابن الحاجب في شرحه على المفصل، ولذا فإن له آراء قد انفرد بها عن باقي شراح الشافية.

وأخيراً أقول: إن ما يقطع نسبته إليه هو ما جاء في مخطوطة دار الكتب المصرية وهو قوله: ((وقد فرغ من تأليفه الخضر البيزدي يوم السبت نصف النهار، وكان الخامس والعشرين من شهر صفر ختمه الله بالخير والظفر لسنة عشرين وسبعمئة))<sup>(1)</sup>.

### المبحث الأول: نظرة عامة في ترجيحات الخضر البيزدي:

إذا نظرنا في ترجيحات الخضر البيزدي في شرحه شافية ابن الحاجب رأينا أنه لم يتبع منهجاً واحداً في ترجيحاته، إذ تنوعت طرق ترجيحه وتعددت في الكتاب. فقد يفصل القول في المسألة الواحدة ويعرض حجة كل فريق ثم يرجح ما يراه صواباً، وهذا في أغلب المسائل التي رجع فيها.

وقد يرجح في أول المسألة ثم يعرض الآراء والأدلة، كما في عرضه خلاف العلماء في وزن (أشياء)<sup>(2)</sup>.

وقد يرجح في المسألة التي يعرضها معللاً صحة ترجيحه، وقد يكتفي بالترجيح من دون أن يذكر سبباً في اختياره هذا الرأي من دون باقي الآراء كما سآبين ذلك.

ومما لاحظته في ترجيحاته ما يأتي

أولاً: إن أكثر المسائل التي أورد فيها ترجيحاته هو ما يتعلق بالأوزان والاشتقاق والتصغير والنسب.

فمن أمثلة المسائل التي تتعلق بالأوزان: وزن (أشياء)، وزن (أول) و(أولق) و(موسى)<sup>(3)</sup>.

ومن أمثلة المسائل التي تتعلق بالاشتقاق: اشتقاق إنسان، واشتقاق سُبروت، ومؤونة<sup>(4)</sup>.

ومن أمثلة المسائل التي تتعلق بالتصغير: تصغير الاسم الخماسي، وتصغير ما ثالثه حرف علة<sup>(5)</sup>.

ومن أمثلة المسائل التي تتعلق بالنسب: النسب إلى ما آخره ياء سُكَّن ما قبلها، والنسب إلى ما جاء على حرفين<sup>(6)</sup>.

ثانياً: إذا ذكر الخضر البيزدي رأي سيبويه ورأي من خالفه فإنه في الغالب يرجح رأي سيبويه، كما سنرى ذلك في وزن (أشياء)، وتصغير الاسم الخماسي، وتصغير ما ثالثه حرف علة، وغيرها<sup>(7)</sup>.

ومن غير الغالب يرجح الرأي الآخر على رأي سيبويه، مثال ذلك (أبنية الاسم الرباعي المجرد)، إذ أنكر سيبويه بناء (فُعَلَل) وأثبتته الأحفش ممثلاً له بـ(جُحْدَب)، فرجح رأي الأحفش لوجود كلمات على هذا الوزن نحو (عُنْدَد وسُوْدَد)<sup>(8)</sup>.

ثالثاً: الأصل أن يعلل الخضر البيزدي ترجيحاته ويذكر أدلته كما سنرى ذلك في البحث. وقد يكتفي بالترجيح من دون أن يذكر وجهاً لذلك.

(1) الخضر البيزدي: شرح الشافية 69/1.

(2) الخضر البيزدي: شرح الشافية 158/1.

(3) الخضر البيزدي: شرح الشافية 158/1، 593، 601، 607.

(4) الخضر البيزدي: شرح الشافية 608/1، 611، 615.

(5) الخضر البيزدي: شرح الشافية 303/1، 315.

(6) الخضر البيزدي: شرح الشافية 374/1، 383.

(7) الخضر البيزدي: شرح الشافية 158/1، 303، 315.

(8) الخضر البيزدي: شرح الشافية 179/1، 180.

ومن أمثلة ذلك وزن (مجانيق) ، فقد ذكر أن مفردة (منجنيق) يحتل وجهين:  
الأول: أن يكون على وزن منفعيل، فيكون جمعه على وزن (مفاعيل)، بحذف النون.  
والثاني: هو فنعليل، فيكون جمعه على (فعاليل).  
واكتفى بقوله: ((وهذا هو الصحيح وما ذهب إليه سيويه))<sup>(1)</sup>.

لكن غيره بين سبب رجحان مذهب سيويه . وهو أن يكون على وزن فنعليل . كابن يعيش، فقد ذكر أن سقوط النون في الجمع دليل على زيادتها، وإذا ثبت أن النون زائدة فهذا يعني أن الميم حرف أصلي لئلا يجتمع زائدان في أول الاسم، وهذا ما لا نظير له<sup>(2)</sup>.

ومن أمثلة ذلك أيضاً وزن (خندريس)، فقد ذكر الخضر اليزدي أن قوماً قالوا: وزنه فنعليل، وقال آخرون: وزنه فعلليل كسلسيل.  
ورجح اليزدي المذهب الرأي الثاني مكتفياً بقوله: ((والأخير أصح، وهو مذهب سيويه))<sup>(3)</sup>.  
في حين نجد أن رضي الدين الإستراباذي رجع رأي سيويه بقوله: إن نون خندريس حرف أصلي لعدم وجود دليل على زيادتها<sup>(4)</sup>، ولذا فوزنها فعلليل.

ومن أمثلته أيضاً ما ذكره اليزدي في جمع (منكر)، فقد ذكر أن هناك من ذهب إلى أنه جمع (منكور) كما في (شرح المصنف)، وهناك من ذهب إلى أنه جمع (مُنكر) كما في كتاب سيويه، واكتفى بقوله: ((والأخير أصح))<sup>(5)</sup>.

رابعاً: قد يرجح الخضر اليزدي رأياً حُكِمَ عليه بالشذوذ. مثال ذلك مصدر الفعل (غري)، فقد ذكر سيويه أن مصدره (غراء) بالمد، وحكم عليه بالشذوذ. جاء في (الكتاب): ((والغراء شاذ ممدود، كما قالوا: الضماء))<sup>(6)</sup>.

أما الأصمعي فقد قال: غرَى بالقصر، على القياس، إذ إن مصدر الفعل اللازم الثلاثي المكسور العين (أي: فَعَلَ) هو (فَعَل) نحو فَرَحًا، وَعَطَشَ عَطَشًا، وَتَعَبَ تَعَبًا. قال ابن مالك:

وَفَعَلَ اللازم بابه فَعَلٌ      كَفَرَحٍ وَكَعَوَى وَكَشَلَلٌ

وقد رجح الخضر اليزدي رأي سيويه الذاهب إلى الشذوذ فقال: إن المد أولى، ((لأن سيويه والفراء يرويانه ممدوداً، ويحكمان عليه بالشذوذ))<sup>(7)</sup>.

ولا أرى وجهاً للترجيح، فإن سيويه حكم عليه بالشذوذ؛ لأنه مصدر ممدود ولم يجد من السماع أمثلة أخرى عليه. أما الأصمعي فقد كان رأيه على القياس. فإن كان ولا بد من الترجيح فرأي الأصمعي أولى به.

خامساً: قد ينسب الخضر اليزدي رأياً إلى غير صاحبه ويجعله هو الرأي الراجح، مثال ذلك مسألة (تصغير الاسم الخماسي) فقد ذكر اليزدي في تصغيره ثلاثة مذاهب: أحدها: أن يحذف الحرف الخماسي فيصغر ما بقي، فيكون داخلياً في (فُعَيْل) كقولك في سفرجل: سُفْرَج، وقد رجح اليزدي هذا المذهب ونسبه إلى سيويه<sup>(1)</sup>.

(1) الخضر اليزدي: شرح الشافية 619/1 ، وينظر سيويه: الكتاب 345/2.

(2) ينظر ابن يعيش . شرح المفصل 152/9.

(3) الخضر اليزدي: شرح الشافية 623/1 ، وينظر سيويه: الكتاب 341/2.

(4) ينظر رضي الدين الإستراباذي . شرح الرضي على الشافية 355/2.

(5) الخضر اليزدي: شرح الشافية 459/1.

(6) سيويه: الكتاب 162/2.

(7) الخضر اليزدي: شرح الشافية 566/1.

والحق أن هذا المذهب هو مذهب الخليل، جاء في (الكتاب): ((زعم الخليل أنه يقول في سفرجل: سُفَّجِح، حتى يصير على مثال (فُعَيْل). . . وإنما تحذف آخر الاسم؛ لأن التحقير يسلم حتى يُنتهى إليه ويكون على مثال ما يحقرون من الأربعة))<sup>(2)</sup>.

### المبحث الثاني: أسس الترجيح عند الخضر اليزدي:

هناك أسس عديدة اعتمدها الخضر اليزدي في ترجيحاته ما بين المذاهب أو الآراء، فمن هذه الأسس:

#### أولاً: القياس:

القياس (لغة) هو التقدير. جاء في (لمع الأدلة): ((اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقياسة وقياساً، ومنه المقياس: أي المقدار، وقيسُ رُمح: أي قدر رُمح))<sup>(3)</sup>.

أما تعريفه اصطلاحاً فقد عرّفه الأنباري في كتابه (الإعراب في جدل الإعراب) بقوله: ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم))<sup>(4)</sup>.

وهناك تعريفات أخرى متقاربة ذكرها الأنباري وهي ((تقدير الفرع بحكم الأصل. وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع. وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع. وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع))<sup>(5)</sup>.

ومن المسائل التي اعتمدها الخضر اليزدي القياس في ترجيحاته فيها مسألة (تصغير ما ثلثه حرف علة) نحو (أحوي)، إذ يقال في تصغيره: (أحَيّ)، والأصل (أُحَيوي)، اجتمعت الواو والياء في كلمة، وسبقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت الياء الثالثة فصارت (أُحَيّ) على وزن (فُعَيْل)<sup>(6)</sup>.

وقد ذكر الخضر اليزدي عدة أقوال في تقدير المحذوف أو عدمه، وصرّفه أو منعه من الصرف.

فما ذكره ورجحه رأي سيبويه، وهو أن يقدّر المحذوف ويعتدّ بتقديره، ويمنع من الصرف<sup>(7)</sup>. وسبب ترجيحه رأي سيبويه القياس، فهو يقول: إن سبب منعه من الصرف ((وزن الفعل الذي فيه زيادته. أعني الهمزة. فيجب الامتناع من الصرف، إذ خصوصية التصغير لا تخرجه عن كونه مانعاً من الصرف، بدليل امتناع صرف مثل (هو أفضّل منك) بالاتفاق))<sup>(8)</sup>.

ومما ذكره أيضاً رأي يونس بن حبيب، وهو ((أن لا تقلب الواو ألفاً، فيجاء بتصحيحها، فلا تجتمع الثلاث، فلا تحذف الأخيرة))<sup>(9)</sup>.

ثم ذكر أن سيبويه صوّب رأي يونس فقال: ((وصوّبه سيبويه حيث قال: وأما يونس فيقول: أُحَيويّ. كما ترى. وهذا القياس والصواب))<sup>(1)</sup>.

مجلة دراسات العلوم الإسلامية

(1) الخضر اليزدي: شرح الشافية 305/1.

(2) سيبويه: الكتاب 112/2.

(3) أبو البركات الأنباري. لمع الأدلة 93.

(4) أبو البركات الأنباري. الإعراب في جدل الإعراب 45.

(5) أبو البركات الأنباري. لمع الأدلة 93.

(6) ينظر الخضر اليزدي: شرح الشافية 315/1، والرضي: شرح الرضي على الشافية 232/1. 233، والصيمري: التبصرة والتذكرة 690/2.

(7) الخضر اليزدي: شرح الشافية 321/1، وسيبويه: الكتاب 132/2.

(8) الخضر اليزدي: شرح الشافية 321/1.

(9) الخضر اليزدي: شرح الشافية 321/1.

أقول: إن ما نسبته الخضر اليزدي إلى يونس ليس صحيحاً؛ لأننا إذا عدنا إلى كتاب سيبويه رأينا فيه قوله: ((وأما يونس فقوله: (هذا أُحَيِّي) كما ترى، وهو القياس والصواب))<sup>(2)</sup>. وليس (أُحَيِّي) كما نسب إليه الخضر اليزدي. ولعله بسبب هذا الخطأ في العزو يضعف اليزدي رأي يونس فيقول: إنه ضعيف؛ ((لأنه مبني على الوجه القليل))<sup>(3)</sup>. والملاحظ أنه ضعف رأي يونس علماً بأن سيبويه قال: إن قوله هو القياس والصواب. وعلل تصويب سيبويه رأي يونس فقال: ((وأما تصويب سيبويه فلكونه جارياً على القياس في عدم حذف الياء . . . ولا يعلل إعلال قاضي، يقال: هذا أُحَيِّي، ومررتُ بأُحَيِّي))<sup>(4)</sup>.

ولا أرى وجهاً لهذا التعليل، خصوصاً أننا علمنا أن يونس يقول: (هذا أُحَيِّي) لا كما نسب إليه الخضر اليزدي. ومن أمثلة ذلك أيضاً ما عرضه الخضر اليزدي من الخلاف في الزائد من حرفي التضعيف في (كريم). إذ إن النحاة اختلفوا في أي الحرفين من المضعف هو الزائد، فذهب الخليل إلى أن الأول هو الزائد، وذلك لوقوعه موقع أمهات الزوائد وهي الألف والواو والياء نحو (كاهل وجوهر وبيطر)

ومذهب الأكثرين أنه الحرف الثاني، بحجة أن الثاني يقع موقعاً يكثر فيه أمهات الزوائد نحو جَهْوَر ، وعَثِير<sup>(5)</sup>، فإذا كان الثاني من نحو (سَلَم) زائداً كان واقعاً موقع هذين الحرفين<sup>(6)</sup>. وذكر سيبويه أن كلا الوجهين صواب ومذهب<sup>(7)</sup>.

والملاحظ أن الخضر اليزدي مال إلى رأي سيبويه أولاً، ثم رجح مذهب الأكثرين فقال: ((والحق أن الزائد في التضعيف يجوز أن يقاس على القبيلين المارَّ ذكرهما، وبهذا ظهر أن الصحيح مذهب سيبويه بناء على الأقيسة الواقعة للخليل والأكثرين. ويجوز أن يرجح مذهب الأكثرين بوجه غير ما ذكره، وهو أن الأصل ذكر الأصل أولاً لكونه أصلاً، والزائد لكونه دخيلاً الأصل عدمه، فالتأخير أولى، فمتى احتمل كون الأول أصلاً يجب القول به لهذا المعنى))<sup>(8)</sup>.

ولعل مذهب الأكثرين هو الصواب، فالثاني هو الزائد؛ ((لأنه تكرر . . . فهو أحق بالزيادة، وهذا هو القياس؛ لأنك إنما تبدأ فتستوي ما هو من أصل الكلمة، ثم تزيد بالتكرير حتى تبلغ العدة والمثال الذي تريد))<sup>(9)</sup>.

وقد يرجح الخضر اليزدي ما بين رأيين ، احتج صاحب كل منهما بالقياس، ويكون ترجيحه مبنياً على القياس أيضاً. مثاله (النسب إلى ما آخره ياء سَكَن ما قبلها) نحو (ظبية) و(دمية). فذكر أنه عند سيبويه قياسه أن يجري مجرى الصحيح<sup>(10)</sup>. جاء في (الكتاب): (( هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياءً، وكان الحرف الذي قبل الياء ساكناً، وما كان آخره واوًا، وكان

(1) الخضر اليزدي: شرح الشافية 321/1.

(2) سيبويه: الكتاب 132/2.

(3) الخضر اليزدي: شرح الشافية 323/1.

(4) الخضر اليزدي: شرح الشافية 323/1.

(5) جهور: اسم موضع ، وعَثِير: التراب.

(6) الخضر اليزدي: شرح الشافية 639/2 ، وينظر سيبويه: الكتاب 354/2 ، وابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد 62/4 . 63

(7) سيبويه: الكتاب 354/2.

(8) الخضر اليزدي: شرح الشافية 639/2.

(9) ابن جني: المنصف 164/1.

(10) ينظر الخضر اليزدي: شرح الشافية 374/1.

الحرف الذي قبل الواو ساكنًا) وذلك نحو: ظيٍّ ورميٍّ وغزوٍّ ونحوٍ، تقول: ظبيٍّ ورميٍّ وغزويٍّ ونحويٍّ، ولا تغير الياء والواو في هذا الباب . . .

فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإنَّ فيه اختلافًا: فمن الناس من يقول في رمية: رميٍّ، وفي ظبية: ظبيٍّ، وفي دمية: دميٍّ، وفي فتية: فتبيٍّ، وهو القياس، من قبل أنَّك تقول: رمي ونحي، فتحريه مجرى ما لا يعتلُّ<sup>(1)</sup>، أي: تقيس عليه.

وعند يونس بن حبيب قياسه أن يقلب الياء واوًا ويفتح ما قبلها. جاء في (الكتاب): ((وأما يونس فكان يقول في ظبية: ظبويٍّ، وفي دمية: دُمويٍّ، وفي فتية: فتويٍّ))<sup>(2)</sup>.

والذي حمل يونس على هذا القياس أيضًا، فقد قالوا في النسبة إلى قرية: قرويٍّ، وفي النسبة إلى بني زنية وبني البطية. وهما قبيلتان. : زنويٍّ وبطويٍّ<sup>(3)</sup>. فحاس (ظبية) عليه.

وقد رجح الخضر اليزدي رأي سيبويه، وكان ترجيحه مبنياً على القياس أيضًا فقال: ((ومذهب سيبويه. وهو مذهب الخليل أيضًا. هو الصحيح؛ لأن هذا النحو جارٍ مجرى الصحيح في كل حال))<sup>(4)</sup>.

### ثانيًا: الاستدلال الأولي:

وهو ((أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة))<sup>(5)</sup>.

ومن أمثلته ما ذكره الخضر اليزدي في وزن (خندريس). وهي الخمر القديمة. إذ ذكر أن أكثرهم ذهب إلى أنه على وزن (فعلليل) فتكون ياءه زائدة فقط. وذهب بعضهم إلى أن على وزن (فعلليل) فيكون رباعياً زيدت فيه الياء والنون.

ثم رجح ما عليه الأكثر، بحجة أنه ((إذا تردد حرف بين أن يكون زائداً أو أصلاً فالحمل على أنه أصل هو الأولي))<sup>(6)</sup>.

وقد ذهب أكثرهم مذهب سيبويه، إذ إن سيبويه هو أول من ذكر أن وزنها (فعلليل). جاء في (الكتاب): ((الياء تلحق خامسة فيكون الحرف على مثال (فعلليل) في الصفة والاسم، فالاسم سلسبيل وخندريس وعندليب))<sup>(7)</sup>.

وهناك من ذهب إلى أن خندريس كمنجنيق، ووزنها فعلنيل، لكن الظاهر هو (فعلليل). كما ذكرنا. لا فعلنيل؛ لأنه لا توجد فيه نون تقابل النون الثانية من (منجنيق)<sup>(8)</sup>.

ومن أمثلته أيضًا ما عرضه الخضر اليزدي من الخلاف في تضعيف ميم (همرّش). وهي العجوز المسنة. إذ إن مذهب سيبويه والأكثرين أنه على وزن (فَعَلَّل) كررت الميم فهي زائدة. جاء في (الكتاب): ((ويكون على مثال (فَعَلَّل) وهو قليل، قالوا: الهمرّش))<sup>(9)</sup>.

مجلة دراسات العلوم  
الإسلامية

(1) سيبويه: الكتاب 74/2.

(2) سيبويه: الكتاب 74/2.

(3) ينظر الرضي: شرح الرضي على الشافية 48/2.

(4) الخضر اليزدي: شرح الشافية 374/1.

(5) أبو البركات الأنباري: لمع الأدلة 131.

(6) الخضر اليزدي: شرح الشافية 185/1.

(7) سيبويه: الكتاب 341/2.

(8) ينظر الخضر اليزدي: شرح الشافية 620/1.

(9) سيبويه: الكتاب 239/2.

وذهب الأخفش إلى أن وزنها (فَعَلَّلِل) وحروفها كلها أصول، والأصل (هنمرش) بنون قبل الميم، فقلبت النون ميماً وأدغمت في الميم الثانية<sup>(1)</sup>.

وقد رجح الخضر اليزدي رأي سيويوه، واستدل على ترجيحه بأن ((التكرير صورة دالة على كونه حقيقياً غالباً، والحمل على الغالب أولى))<sup>(2)</sup>.

وقد نسب الصيمري إلى ابن السراج أن (همرّش) بوزن (فَنَعَلَل) بزيادة النون<sup>(3)</sup>.

ولم أجد ما يؤيد هذه النسبة، فإذا عدنا إلى كتاب (الأصول في النحو) لابن السراج رأينا أنه يذهب إلى أن وزنها (فَعَلَّلِل). جاء في (الأصول): ((الثاني: فَعَلَّلِل، صفة: جحمرش، ولحقه من الأربعة: همرّش))<sup>(4)</sup>.

ونسب ابن سيده إلى سيويوه أنه جعلها مرة فعلاً ومرة فعلاً<sup>(5)</sup>.

والحق أن سيويوه لم يذكر أنها تأتي على وزن (فنعلل)، وإنما ذكر أن وزنها (فَعَلَّل) فقط كما ذكرنا.

ومن أمثله أيضاً مسألة صياغة اسم المفعول من الفعل الأجوف نحو مَقُول ومَبِيع. فمن المعلوم أن اسم المفعول من الفعل (قال) هو (مقول)، والأصل فيه (مَقُوُول) نقلت حركة الواو الأولى إلى القاف الساكنة تبعاً لقاعدة الإعلال بالنقل فصارت (مَقُوُول)، فاجتمعت واوان ساكنتان بعد نقل الضمة، ولذا وجب حذف إحداهما.

ومثل ذلك يقال في (مبيع)، إذ إن الأصل (مَبِيع) نقلت حركة الياء . وهي الضمة . إلى الياء الساكنة قبلها فصارت (مَبِيع)، فالتقى ساكنان بعد نقل الضمة: الياء والواو، ولذا وجب حذف إحداهما.

وقد اختلفوا في المحذوف، إذ ذهب الخليل وسيويوه إلى أن المحذوف الواو الثانية من (مقول)، والواو من (مبيع)، وهي واو مفعول لأنها زائدة، والزائد أحق بالمحذف من الأصلي<sup>(6)</sup>.

أما أبو الحسن الأخفش فقد ذهب إلى أن المحذوف عين الفعل، والباقي واو (مفعول)، والوزن عنده (مَقُول)<sup>(7)</sup>.

وقد رجح اليزدي مذهب سيويوه، بحجة ((أن القول بمحذف الأول يستلزم تغييرين: قلب الضمة كسرة، وقلب الواو ياءً، والقول بمحذف الثاني يستدعي تغييراً واحداً، وهو قلب الضمة كسرة، والأقل من التغيير أولى))<sup>(8)</sup>.

أما أبو عثمان المازني فيرى أن ((كلا القولين حسن وجميل، وقول الأخفش أقيس))<sup>(9)</sup> باعتبار أن ((واو (مفعول) زيدت لمعنى المفعول، فوجب المحافظة عليها، بخلاف عين الكلمة فإنها غير معنى، والحكم عنده أن الأسهل حذف ما لا معنى له))<sup>(10)</sup>.

(1) ينظر الخضر اليزدي: شرح الشافية 637/2 ، والسيرافي: شرح كتاب سيويوه 194/5 ، والصيمري: التبصرة والتذكرة 808/2.

(2) الخضر اليزدي: شرح الشافية 637/2.

(3) ينظر الصيمري: التبصرة والتذكرة 808/2.

(4) ابن السراج: الأصول في النحو 185/3.

(5) ينظر ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم 343/4.

(6) ينظر الخضر اليزدي: شرح الشافية 876/2 ، وسيويوه: الكتاب 363/2.

(7) ينظر الخضر اليزدي: شرح الشافية 877/2 ، والثمانيني: شرح التصريف 392.

(8) الخضر اليزدي: شرح الشافية 897/2.

(9) ابن جني: المنصف 288/1.

(10) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري 315/1.

وقد أبدى ابن جني إعجاباه برأي الأخص، وكاد رأيه يرجح عنده على رأي الخليل وسيبويه. يقول ابن جني: ((وأما ما ذهب إليه أبو الحسن وزيادة أبي عثمان عليه، وانفصاله من الزيادة، فعجب من العجب، وقوله في هذا يكاد يرجح عندي على مذهب الخليل وسيبويه؛ وذلك أن له أن يقول: إن واو (مفعول) جاءت لمعنى وهو المد، والعين لم تأت لمعنى، فحذف العين التي لم تأت لمعنى، وتبقية ما جاء لمعنى وهو الواو الزائدة أولى))<sup>(1)</sup>.

ورأي الخليل وسيبويه هو رأي جمهور البصريين. وقد لاحظ الدكتور محمد خير الحلواني أن البصريين قد تناقضوا في أحكامهم. يقول الحلواني: إن البصريين ((يذهبون إلى أن التاء الأولى من المضارع (تتلون) لا يجوز حذفها؛ لأنها ذات معنى، وعلى هذا الأساس لم يجوز المبرد أن تكون لام الجر في (لاه أبوك) هي المحذوفة لأنها جاءت لمعنى، ولكننا نجدهم يتناقضون مع أنفسهم إذا نظرنا إليهم على أنهم يشكّلون مذهباً بصرياً واحداً . . . فالخليل وسيبويه يجيزان حذف واو (مفعول) في مبيع ومقول على الرغم من أنها جاءت لمعنى اسم المفعول))<sup>(2)</sup>.

والحق فيما ذهب إليه.

### ثالثاً: الترجيح بالمعنى:

لم يعول علماء الصرف على المعنى في ترجيحاتهم، لكننا نجدهم يرجحون على أساسه في مسائل قليلة. وهذا ما نجده عند الخضر اليزدي، فقد رجح على أساسه بعض المسائل، وسأختار نماذج منها:

#### 1. وزن (موسى):

وهو موسى الحلاقة، فقد ذكر اليزدي أن البصريين والكوفيين اختلفوا في وزنه، فذهب البصريون إلى أن وزنه (مُفْعَل) من الفعل (أوسيت)، أي: حلقت، فالميم زائدة والألف أصلية؛ لأنها منقلبة عن الياء<sup>(3)</sup>.

جاء في (الكتاب): ((وموسى: مُفْعَل، من أوسيت، أي: حلقت))<sup>(4)</sup>.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى وزنه (فُعَلَى) مشتق من الميس، وإنما قلبت الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، فتكون الميم أصلية والألف زائدة، ومعنى الميس: التبختر<sup>(5)</sup>.

وقد رجح اليزدي رأي البصريين محتجاً على ذلك بالمعنى، إذ إنه يقول: ((إن نسبة هذه الآلة إلى الحلق أقوى من نسبتها إلى الحسن، إذ الحلق معناها، أما الحسن فليس إلا كمالزم لها لكونها محتوية على صفاء ما))<sup>(6)</sup>.

ويؤيد ترجيح اليزدي ما ذكر في المعاجم، فقد جاء في (الصحاح): ((أوسى رأسه: أي حلق، والموسى: ما يُحْلَقُ به))<sup>(7)</sup>.

(1) ابن جني: المنصف 286/1.

(2) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف 370، وينظر محمد فاضل السامرائي: الحجج الصرفية حتى نهاية القرن الثالث الهجري 119.

(3) ينظر الخضر اليزدي: شرح الشافية 607/1، الرضي: شرح الرضي على الشافية 347/2.

(4) سيبويه: الكتاب 9/2.

(5) ينظر الخضر اليزدي: شرح الشافية 607/1.

(6) الخضر اليزدي: شرح الشافية 607/1، وينظر الجاربردي: شرح الشافية 370. 371.

(7) الجوهرى: الصحاح 2524/6.

وجاء في (المصباح المنير): ((ماس رأسه مؤسًا من باب (قال): حلقه، والموسى: آلة الحديد. قيل: الميم زائدة، ووزنه مُفْعَل، من (أوسى رأسه بالألف))<sup>(1)</sup>.

لكننا نرى أبا البقاء العكبري . وهو كوفي . يذكر وجهًا معنويًا لرأي الكوفيين، فيذكر أن اشتقاق الكلمة من (ماس يميس)، والألف للتأنيث، ((فكأن الحديد لكثرة تحركها في الحلاقة تميمس، أي: تضطرب))<sup>(2)</sup>.

ولعل هذا الرأي له وجهته، إذ إننا نرى في صالونات الحلاقة أن آلة الحلاقة يحركها الحلاق في كل اتجاه من الرأس، فكأنها تميمس وتتبختر فوق الرأس.

2. اشتقاق (إنسان):

ذكر الخضر اليزدي أن العلماء اختلفوا في اشتقاق (إنسان)، فقالت طائفة منهم . وهم البصريون . إنه من الإنس، فيكون وزنه فِعْلَانًا.

وقالت طائفة أخرى . وهم الكوفيون . إنه من النسيان، فيكون على وزن (إفعان).

وذهب اليزدي إلى ترجيح رأي البصريين على أساس المعنى فقال: ((إن المناسبة بين الإنسان والإنس ثابتة لفظًا ومعنى، فيجب القول بوجود الاشتقاق بينهما، أما اللفظ فلأن همزة والنون والسين في القبيلين موجودة، وأما المعنى فلأن الإنسان يناسب الإنس لكونه مستأنسًا))<sup>(3)</sup>.

وهذا الترجيح نجده عند غيره من العلماء، فها هو ابن سيده يقول: ((إنسان) عندي مشتق من (أنس)، وذلك أن أنس الأرض وتحملها وبهاءها إنما هو بهذا النوع الشريف اللطيف المعتمر لها والمعني بها))<sup>(4)</sup>.

وهناك من ذهب إلى أنه مشتق من الإنس، وسمي الإنس إنسًا لظهورهم، بخلاف (الجن)، إذ سمي الجن جنًا لاجتنانهم، أي: استتارهم<sup>(5)</sup>.

وليس هناك ما يمنع من أن يكون الإنسان مشتقًا من كلا المعنيين، إذ سمي الإنسان إنسانًا لأنسه وظهوره.

3. همزة الأولى في (أسماء):

ذكر سيويه أن أصل (أسماء) . علم المؤنث . وسماء، من الوسامة، وهي حسن الوجه، فقلبت الواو همزة، ووزنها فعلاء.

وذهب المبرد إلى أن وزنها (أفعال) ولا قلب فيها، وقد منع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي<sup>(6)</sup>.

وقد رجح الخضر اليزدي رأي سيويه محتجًا على ذلك بالمعنى، إذ ذكر أن المناسبة بين اللفظ والمعنى ظاهرة، فغالبًا ما تسمى المرأة بحسن الوجه، وليس هناك مناسبة بين جمع الاسم والمرأة<sup>(7)</sup>.

مجلة دراسات العلوم  
الإسلامية

(1) الفيومي: المصباح المنير 224.

(2) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب 247/2.

(3) الخضر اليزدي: شرح الشافية 608/1.

(4) ابن سيده: المحمص 16/1.

(5) ينظر أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف 118/2.

(6) ينظر الخضر اليزدي: شرح الشافية 814/2.

(7) ينظر الخضر اليزدي: شرح الشافية 814/2 ، والرضي: شرح الرضي على الشافية 79/3 ، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف 275.

رابعاً: الترجيح القائم على علة نحوية:

قد يرجح الخضر اليزدي رأياً على آخر، وأساسه في هذا الترجيح العلة النحوية. ومن أمثلة ذلك (وزن أشياء)، إذ إن النحاة اختلفوا في وزنها، فذهب الخليل وسيبويه ومن ذهب مذهبهما إلى أن وزنها (لفعاء). وذهب الكسائي إلى أن وزنها (أفعال). وأساس هذا الخلاف أن (أشياء) ممنوعة من الصرف، بدليل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ [المائدة: 101].

وهناك كلمة يبدو أنها شبيهة بما لكنها مصروفة وهي (أسماء)، قال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَّتُوهَا﴾ [النجم: 23]، وقال: ﴿أَلَمْ جَادِلُونِي فِي أَسْمَاءٍ سَمِيَّتُوهَا﴾ [الأعراف: 71] بتنوين (أسماء)<sup>(1)</sup>.

وقد بين النحاة علة منع الصرف في (أشياء) فقالوا: إن الكلمة حصل فيها قلب أدى إلى منعها من الصرف، ولو لم يحصل فيها قلب لمنعت من الصرف بغير علة، وهذا منتفٍ. وقد وضع الخضر اليزدي ذلك فقال: (( (أشياء) جمع شيء، كان أصله (أشياء) على وزن (أفعال) كأجمال، فقلبت بجعل اللام موضع الفاء، والفاء موضع العين، والعين موضع اللام، فصارت (أشياء) على وزن (لفعاء)، فتكون . على هذا التقدير . علة منع الصرف موجودة فيها، فلا يلزم الخرم))<sup>(2)</sup>.

وبهذا التعليل تبين وجه ترجيح رأي الخليل وسيبويه.

أما رأي الكسائي فقد ذهب اليزدي إلى مرجوحيته، إذ إنه لو كان على وزن (أفعال) لكان مصروفًا كأبيات وأجمال، إذ لا موجب لمنع الصرف. يقول اليزدي: ((مذهب الكسائي . . . أنه أفعال، ولا قلب فيتركب منع الصرف بغير علة، ولا يتركب القلب. وأما مرجوحيته فلما ذكر من أن القلب في كلامهم موجود، ومنع الصرف بغير علة معهود، فالحمل على المعهود الثابت أولى))<sup>(3)</sup>. وقد ذهب الرضي إلى قوة رأي الخليل وسيبويه، بحجة أن (لفعاء) الاسمية تجمع على (فعلوات) قياساً على (صحراء وصحراوات)<sup>(4)</sup>.

والذي يبدو أن رأي الكسائي أقرب إلى الصواب، فإن (فعلًا) تجمع على (أفعال) نحو بيت وأبيات وسيف وأسياف. وهكذا فإن شيئًا تجمع على أشياء.

وقد ذهب إلى وجهة رأي الكسائي علم الدين السخاوي (ت 643هـ)، فقد نقل عنه الزبيدي في (تاج العروس) أنه قال: ((وأحسن هذه الأقوال كلها وأقربها إلى الصواب قول الكسائي؛ لأنه (فَعَل) جمع على (أفعال) مثل سيف وأسياف))<sup>(5)</sup>.

وقد أيد الدكتور محمد فاضل السامرائي رأي السخاوي فقال: ((إنها على وزن (أفعال) وإنها منعت من الصرف شذوذًا؛ لأننا نرى كلمة شبيهة بما قد صرفت عند جمعها وهي (يَاء) فجمعها وهو (أفياء) مصروفة، فلماذا صرفت (أفياء) ومنعت (أشياء) من الصرف إن لم تحمل على الشذوذ؟))<sup>(6)</sup>.

خامسًا: الترجيح القائم على علة عقلية:

(1) ينظر أحمد الحملاوي: شذا العرف 23.

(2) الخضر اليزدي: شرح الشافية 158/1، وينظر الجاردي: شرح الشافية 31. 32، ابن جني: المنصف 94/2.

(3) الخضر اليزدي: شرح الشافية 159/1.

(4) الرضي: شرح الرضي على الشافية 30/1.

(5) الزبيدي: تاج العروس 1/299. [مادة: شياً]

(6) محمد فاضل السامرائي: الحجج الصرفية حتى نهاية القرن الثالث الهجري 132.

قد يرجح الخضر اليزدي رأياً على آخر بناء على علة عقلية دون أن يكون هناك ما يعضده في الترجيح. مثال ذلك (النسب إلى ما جاء على حرفين) نحو شية ودية، فسبويه يرد الحرف المحذوف وهو فاء الكلمة، فيقول في النسب إلى شية: وشويّ، وفي النسب إلى دية: ودويّ. جاء في (الكتاب): ((وتقول في الإضافة إلى شية: وشويّ، لم تسكن العين كما لم تسكن الميم إذا قال: دَمَوِيّ، فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شجويّ))<sup>(1)</sup>.

أما الأخص فيرد المحذوف؛ لأنه لا يبقى الاسم على حرفين أحدهما حرف لين، ثم يجري مجرى الصحيح، فتقول في النسبة إلى شية ودية: وشيّي ووذبيّي<sup>(2)</sup>.

وقد رجح الخضر اليزدي رأي سبويه فقال: ((ومذهب سبويه أقوى بكون المقتضى مرتباً على المقتضى))<sup>(3)</sup>. ثم وضع ذلك بقوله: ((بيانه أن المقتضى لحذف الواو كونها في فِغلة . . . فلو أسكنت الشين لزم إما حذف الواو لوجود فِغَل، إذ لا اعتداد بقاء التأنيث، وإما تحلف المقتضى عن المقتضى بغير مانع . . . وكلا ذلك غير جائز))<sup>(4)</sup>. ولعل الصواب ما ذكره الصيمري من أن الوجهين جيدان، وعلتناها متكافتان<sup>(5)</sup>؛ لأننا لا نجد من السماع ما يرجح أحد المذهبين والله أعلم.

### نتائج البحث:

يمكنني أن أجمل النتائج التي توصلت إليها في البحث بالنقاط الآتية:

1. الأصل أن يعلل الخضر اليزدي ترجيحاته ويذكر أدلته، وقد يكتفي بالترجيح من دون أن يذكر وجهاً لذلك.
2. قد يرجح اليزدي رأياً حُكِمَ عليه بالشدوذ كما مر بنا في مصدر الفعل (غري).
3. إذا ذكر اليزدي رأي سبويه مع رأي من خالفه فإنه . في الغالب . يرجح رأي سبويه، ومن غير الغالب يرجح الرأي المخالف له كما مر بنا في (أبنية الاسم الرباعي المجرد).
4. قد يرجح اليزدي رأياً وينسبه إلى غير صاحبه، كما مر بنا في (تصغير الاسم الحماسي) و(تصغير ما ثلثه حرف علة).
5. هناك عدة أسس اعتمدها اليزدي في ترجيحاته وهي القياس والاستدلال الأولى والمعنى والترجيح القائم على علة نحوية والترجيح القائم على علة عقلية.

والحمد لله في البدء والختام

### قائمة المصادر:

- . الإستراياذي، رضي الدين . شرح الرضي على الشافية . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وصاحبه . مطبعة الحجازي بالقاهرة . الطبعة الأولى 1358هـ . 1939م .
- . الأنباري، أبو البركات:
- . الإغراب في جدل الإغراب . تحقيق سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية 1377هـ . 1957م .
- . الإنصاف في مسائل الخلاف . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة بمصر . الطبعة الرابعة 1380هـ . 1961م .

(1) سبويه: الكتاب 8/2 ، والخضر اليزدي: شرح الشافية 386/1.

(2) ينظر الخضر اليزدي: شرح الشافية 386/1 ، والمبرد: المقتضب 156/3 . 157 . وابن السراج: الأصول في النحو 80/3.

(3) الخضر اليزدي: شرح الشافية 386/1 .

(4) الخضر اليزدي: شرح الشافية 386/1 .

(5) الصيمري: التبصرة والتذكرة 600/2.

- . لمع الأدلة . تحقيق سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية 1377هـ . 1957م .
- . الثمانيني، عمر بن ثابت . شرح التصريف . تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي . مكتبة الرشد . الرياض . الطبعة الأولى 1419هـ . 1999م .
- . الجاربردي، شرح الشافية . تحقيق الدكتور نبيل أبو عمشة . دار الكتب الوطنية . أبو ظبي . الطبعة الأولى 1435هـ . 2014م .
- . ابن جني، أبو الفتح عثمان . المنصف . شرح كتاب (التصريف) لأبي عثمان المازني . تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . الطبعة الأولى 1373هـ . 1954م .
- . الجوهري، إسماعيل بن حماد . الصحاح . تحقيق أحمد عبد الغفور عطار . دار العلم للملايين . بيروت . الطبعة الثالثة 1404هـ . 1984م .
- . الحلواني، محمد خير . الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف . دار القلم العربي . حلب 1974م .
- . الحماوي، أحمد . شذا العرف في فن الصرف . دار الكتب العلمية . الطبعة الرابعة 1422هـ . 2001م .
- . الزبيدي، محمد مرتضى . تاج العروس من جواهر القاموس . تحقيق عبد الستار أحمد فراج . وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت 1385هـ . 1965م .
- . السامرائي، محمد فاضل صالح . الحجج الصرفية حتى نهاية القرن الثالث الهجري . بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية . مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية . السعودية . الرياض 1431هـ . 2010م .
- . ابن السراج، أبو بكر . الأصول في النحو . تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الثالثة 1417هـ . 1996م .
- . سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان . الكتاب . نسخة مصورة عن طبعة بولاق . مكتبة المثنى . بغداد . (د.ت) .
- . ابن سيده، علي بن إسماعيل:
- . المحكم والمحيط الأعظم . تحقيق مصطفى السقا والدكتور حسين نصار . معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية . الطبعة الأولى 1377هـ . 1958م .
- . المنخصص . دار الكتب العلمية . بيروت .
- . السيرافي، أبو سعيد . شرح كتاب سيبويه . تحقيق أحمد حسن مهدي وصاحبه . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى 1429هـ . 2008م .
- . الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق . التبصرة والتذكرة . تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى . دار الفكر . دمشق . الطبعة الأولى 1402هـ . 1982م .
- . ابن الشجري، هبة الله بن علي العلوي . تحقيق الدكتور محمود الطناحي . مكتبة الخانجي . القاهرة . الطبعة الثانية 1427هـ . 2006م .
- . ابن عقيل، بهاء الدين . المساعد على تسهيل الفوائد . تحقيق الدكتور محمد كامل بركات . مركز إحياء التراث الإسلامي . مكة المكرمة . الطبعة الثانية 1422هـ . 2001م .
- . العكبري، أبو البقاء . اللباب في علل البناء والإعراب . تحقيق غازي مختار طليمات . دار الفكر المعاصر . بيروت . الطبعة الأولى 1416هـ . 1995م .

- . الفيومي، أحمد بن محمد . المصباح المنير . مكتبة لبنان . بيروت 1987م .  
. المدر، أبو العباس محمد بن يزيد . المقتضب . تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة . المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية . القاهرة .  
الطبعة الثالثة 1415هـ . 1994م .  
. اليزدي، الخضر . شرح شافية ابن الحاجب . تحقيق الدكتور حسن أحمد العثمان . مؤسسة الريان للطباعة والنشر . الطبعة الأولى  
1429هـ . 2008م .  
. ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف . تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة . دار الأوزاعي . بيروت . الطبعة الثانية 1408هـ .  
1988م .

